وأما قوله تعالى واقام الصلوة فما يجب الوقوف عنده ومتى لم نعتد فخبر كان لأنه عوض او كالعوض من مصدرها وتم ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعوا وانادي لأجازتهم حذفها التابع والثامن أن لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي والأمر الاول منع البصريون حذف مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ولاجتماع الامرين أمتنع عند البصريين حذف المفعول في زيد ضربته لأن في حذفه تسليط ضرب على العلي في زيد مع قطعه عنه واعمال الكلام ابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته وهما ضربته فمنعوا الحذف وأن لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا رفع راسها في الكلمة السمكة حتى راسها الا أن يذكر الخبر فتقول ماكولة ولاجتماعهما مع الالباس منع الجمع تقديم الخبر في زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتداء في نحو زيدا ضرب عمرو وان لم يجز تقدم الخبر فاجازوا زيدا أجله أحرز وقالوا البصريون في نحو قوله بمكان أبانهم عطية عودا أن عطية مبتداء وابانهم مفعوله عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت لهذه النكتة على ابن عصفور فقال لهربوا نهم محذور وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بجملة خبرها مفعول في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم الخبر وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا مخلل في علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفي العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع

ما النافية

ما النافية تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين او احدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالأول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كله لم أصنع وهو في صنيع اللوم اهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بمكاظ يغشى الناظرين أزاهم لمعوا شعاعه فأدى فيه تهيئة لمحل للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يغشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي وذكر ابن مالك في قوله عمتهم بالذي حنة غواتهم تكنفت مالك ذي غي وذي رشد انه روي غواتهم بكلا وجه الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الأول في الشذوذ أذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب وقد روي بيان أنه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا حذف المفعول أختصارا أو اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي او قعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب ونحو يتعلق بالاعلام بمجرد أيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي أذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا وأذا رايت ثم اذا المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا